

Distr.: General  
13 July 2016  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد راميريز كارينيو . . . . . (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد  
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:  
Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم  
المتحدة. (<http://documents.un.org>)



الرجاء إعادة استعمال الورق

16-10762 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠.

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) (تابع)  
(A/AC.109/2016/L.7؛ A/AC.109/2016/6)

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأن وفود أوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس قد أبدت رغبتها في المشاركة بصفة مراقب في جلسة اللجنة للنظر في البند.

٢ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إنه ينبغي للجنة التعاون مع الجهات المعنية الأخرى لكفالة نجاح العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، وتركيز جهودها على الأقاليم الـ ١٧ التي لا تتمتع بعد بالحكم الذاتي. وأعرب عن ترحيب وفده بالنوايا الحسنة وروح التعاون التي أبدتها بعض الدول القائمة بالإدارة، مضيفاً أن الحوار السلمي هو السبيل الوحيد لإيجاد حلول للتحديات المطروحة أمام اللجنة قبلها جميع الأطراف.

٣ - وأضاف أن حالة جزر فوكلاند (مالفيناس) حالة استعمارية فريدة وخاصة، وأن وفده يرحب باعتماد اللجنة، بتوافق الآراء في الجلسة السابقة، مشروع القرار A/AC.109/2016/L.7، وهو آخر حلقة في سلسلة القرارات المرتبطة بالمسألة. وحث الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي وعادل ودائم، مشيراً إلى تأييد الوفد لبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة من أجل تيسير امتثال الأطراف لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة تأييداً تاماً.

٤ - السيد إيشيف (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي تسوية النزاع على السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية سلمياً

من خلال استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، مع أخذ قرارات الأمم المتحدة العديدة في هذا الشأن بعين الاعتبار. وأعرب عن ثقة وفده في كون الطرفين سيتحليان بالحكمة والمسؤولية وروح الالتزام بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وأنها سيسارعان بالشروع في مفاوضات حكومية دولية بهدف تسوية الوضع. وقال إن وفده يثني على الأرجنتين نيتها في البدء في هذه الاتصالات الثنائية وإن القلق يعتريه من احتمال عسكرة جنوب المحيط الأطلسي. وأردف قائلاً إنه يتعين على الطرفين أن يمتثلوا تماماً لالتزامهما الدولية بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) وبموجب البروتوكولات الإضافية الملحق بها، وأنه ينبغي أيضاً أخذ شواغل الدول والكيانات الإقليمية بعين الاعتبار.

٥ - السيد بلانكو كوندي (مراقب عن الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن قادة الإقليم قد دأبوا على التأكيد، في كل مؤتمر قمة لرؤساء الدول والحكومات في الجماعة، على دعمهم للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين فيما يتعلق بمسألة جزر مالفيناس، وعلى اهتمامهم المتواصل باستئناف المفاوضات بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة. وحظيت مطالبة الأرجنتين بحقوقها المشروعة في نزاع السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها بمزيد من الدعم من خلال الإعلان الخاص الذي اعتمده مؤتمر القمة الرابع لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في كويتو، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وكرر الإعلان دعوة الإعلانات الأنفة، سواء من جانب مجموعة ريو أم من جانب الجماعة منذ مؤتمر قمة الوحدة لعام ٢٠١٠، إلى تقييد الطرفين بقرار

جزر مالدينا بصورة محددة، والذي تلتها القرارات المتعاقبة للجمعية واللجنة بشأن هذه المسألة. وأضاف أن الرؤساء قد رحبوا بمساهمة اللجنة القيمة من خلال نظرها في المسألة عبر الـ ٥٠ سنة الماضية، ورحبوا أيضاً بقرار رئيسهم المؤقت بحث الأمين العام للأمم المتحدة على الدفع ببعثة المساعي الحميدة التي أوكلتها إليه الجمعية العامة للعمل على استئناف المفاوضات لإيجاد حل سلمي للتزاع في أقرب وقت ممكن، وتحضير تقرير بشأن التقدم المحرز في سبيل تنفيذ المهمة.

٧ - واستطرد بتلاوة البيان الخاص الذي اعتمده في عام ٢٠١٥ رؤساء الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، المعنون "استكشاف المواد الهيدروكربونية في مناطق الجرف القاري الأرجنتيني المتاخمة لجزر مالدينا" (A/70/628، المرفق)، وكانوا قد رفضوا فيه الأنشطة البريطانية الانفرادية في هذا الصدد، واعترفوا بحق الأرجنتين في اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة إزاء استكشاف واستغلال المواد الهيدروكربونية غير المأذون به، مع الإشارة إلى أن الأرجنتين قد اتخذت إجراء من هذا القبيل.

٨ - وبصفته مراقباً عن أوروغواي، قال إن نظر اللجنة سنويًا في بند جدول الأعمال ليس مجرد تكرار غير مجد لأعمال السنة السابقة، وإنما في ذلك إعادة تأكيد على التزام الوفود التزاماً تاماً بالحقوق السيادية المشروعة للأرجنتين على جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك لأسباب تاريخية وقانونية وجغرافية. ومنذ اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠) ما فتئت الجمعية العامة واللجنة تؤكدان أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد لجزر مالدينا يكمن في التسوية السلمية والتفاوضية للتزاع على السيادة بين حكومتي البلدين المعنيين. ورحب بالاجتماعات رفيعة المستوى الأخيرة بين الأطراف كخطوة أولى في الطريق نحو الحل.

الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠) وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية ذات الصلة. كما دعا الأمين العام إلى تجديد جهوده من أجل الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي أوكلتها إليه الجمعية العامة، بغرض تسريع استئناف المفاوضات للوصول إلى حل سلمي للتزاع، مكرراً التأكيد على أهمية الامتثال في الوقت الراهن إلى قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي يدعو الطرفين إلى الامتناع عن إدخال أي تعديلات انفرادية على الحالة. ونوه إعلان الجماعة أيضاً بالموقف البناء لحكومة الأرجنتين واستعدادها الدائم للتوصل، من خلال المفاوضات، إلى حل سلمي وحاسم لهذه الحالة الاستعمارية التي طال أمدها على أرض الأمريكيتين.

٦ - السيد روسيلي (المراقب عن أوروغواي): تحدث نيابة عن الدول الأطراف في السوق الجنوبية المشتركة والدول المنتسبة إليها، فقال إن رؤساء بلدان السوق المشتركة قد أكدوا مجدداً، من خلال البيان المشترك الذي اعتمده مجلس السوق الجنوبية المشتركة ومؤتمر قمة رؤساء دول السوق في عام ٢٠١٥، على ما نص عليه إعلان بوتريو دي لوس فونيس لعام ١٩٩٦ بشأن جزر مالدينا، الذي كانوا قد أعادوا التأكيد فيه على دعمهم لحقوق الأرجنتين المشروعة في التزاع على السيادة. وأشاروا كذلك إلى أن اتخاذ تدابير انفرادية يتعارض وقرارات الأمم المتحدة، وأن مصلحة المنطقة تقتضي التسريع بإيجاد حل للتزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر سانديويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإعلانات منظمة الدول الأمريكية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتحاد أمم أمريكا والسوق الجنوبية المشتركة وغيرها من المحافل الإقليمية ومتعددة الأطراف. واستطرد قائلاً إن عام ٢٠١٥ يوافق الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وهو أول قرار يشار فيه إلى

السيادة في هذه القضية، وإن الأمر يتعلق بحالة استعمارية خاصة وفريدة من نوعها في أمريكا اللاتينية استمرت زهاء قرنين. وأضاف أن مبدأ السلامة الإقليمية ينطبق على جزر ماليناس لأنها جزء من أراضي الأرجنتين، وأنه ينبغي للطرفين استئناف المفاوضات. وأشار إلى أن مبدأ تقرير المصير لا ينطبق على هذه الحالة لأن سكان هذه الجزر بريطانيون ألقوا بها في إطار الاحتلال غير الشرعي. وبالنظر إلى أن حل النزاع يتوقف على الحوار بين الأطراف وانتهاء مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة التي أوكلتها إليه الجمعية العامة في قرارها ٩/٣٧، فإن وفده يرحب بزيارة وزير الشؤون الخارجية وشؤون العبادات الأرجنتيني إلى لندن في أيار/مايو ٢٠١٦.

١٢ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، فإن حكومته تحت المملكة المتحدة على وقف استكشاف الموارد الطبيعية واستغلالها في المنطقة المتنازع عليها. وتضامنا مع الأرجنتين، لا تسمح البرازيل للطائرات والسفن المتجهة إلى جزر ماليناس باستخدام مطاراتها وموانئها، ما عدا تلك الممتثلة لقرار الجمعية. واستطرد قائلا إن منطقة جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلام وتعاون، خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ومكرسة للانسجام وتسوية النزاعات التي تسود أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والبلدان الأفريقية في جنوب المحيط الأطلسي.

١٣ - وأمريكا اللاتينية بأكملها لا تنفرد برغبتها في إيجاد حل عن طريق التفاوض، وإنما تشاركها في ذلك جميع البلدان النامية. وقال معربا عن تأييده لمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام، إن استئناف المفاوضات هو السبيل الوحيد لحل مسألة جزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق

٩ - السيد ساندوفال كوخولون (المراقب عن غواتيمالا): قال إن بلده يؤيد بشدة الحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في جزر ماليناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وإن هذا الموقف يستند إلى العديد من قرارات الجمعية العامة. وأضاف أن هذا النزاع على السيادة يرجع إلى انتهاك بريطانيا للسلامة الإقليمية للأرجنتين في عام ١٨٣٣، لما احتلت ذلك الجزء من إقليم الأرجنتين وطردت السكان الأرجنتينين والسلطات الأرجنتينية منه، وأن جزر ماليناس مأهولة الآن برعايا الدولة القائمة بالاحتلال الذين نُقلوا إليها وفقا لسياسة استعمارية منهجية، وهو ما يجعلها أبعد ما تكون عنه من استيفاء شروط الحق في تقرير المصير. وكما قيل مرارا وتكرارا، فإن هذه القضية قضية إقليم مستعمر، وليست قضية شعب مستعمر. وأردف قائلا إن الأمم المتحدة قد اعترفت سابقا بالطبيعة الفريدة والخاصة لهذه الحالة، ورفضت صراحة اعتماد مبدأ الحق في تقرير المصير في حالة جزر ماليناس. وتأمل غواتيمالا في أن تسارع أطراف النزاع إلى استئناف المفاوضات لتتوصل إلى حل عادل وسلمي ودائم.

١٠ - وفي بيان مشترك صدر عن مجلس وزراء خارجية منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى ووزارة الشؤون الخارجية وشؤون العبادات في الأرجنتين، حددت بلدان أمريكا الوسطى دعمها لحقوق الأرجنتين المشروعة ودعت إلى استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. وتقتضي معالجة هذا الوضع الاستعماري في القارة الأمريكية الالتزام بمبادئ تعددية الأطراف والقانون الدولي والتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

١١ - السيد سوبرال دوارتي (المراقب عن البرازيل): قال إن حكومته تؤيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على

الدولي. وقال إن الحكومة الأرجنتينية على استعداد لاستكشاف جميع السبل الممكنة من أجل حل النزاع بطريقة سلمية مع تشبثها بموقفها البناء إزاء سكان جزر مالفيناس. وينبغي للطرفين أن يستأنفا المفاوضات من خلال الحوار المفتوح الذي من شأنه أن يؤدي إلى اتفاق نهائي.

١٦ - السيد موراليس لوبيز (المراقب عن كولومبيا): قال إن حكومة بلده قد وقّعت لتوها اتفاقا تاريخيا لوقف إطلاق النار مع قوات التمرد في البلد، وهو ما يدل بوضوح على إمكانية حل الخلافات عن طريق الحوار. وأضاف أن كولومبيا تجدد تأكيد دعمها لحقوق الأرجنتين في نزاعها مع المملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وقال إنه يجب إيجاد حل سلمي وتفاوضي يعترف بطبيعة النزاع من أجل وضع حد لهذا الحالة الاستعمارية الخاصة والفريدة. وحث الطرفين على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي عن طريق الحوار والتعاون. وينبغي أن تساعد المساعي الحميدة للأمين العام في ضمان امتثال الطرفين لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٠٦٥ (د-٢٠)، الذي يتضمن أول إشارة إلى جزر مالفيناس على وجه التحديد. ومن المؤسف أن النزاع لم يسوَّ بعد بيد أن القرار قد اعتمد في عام ١٩٦٥. ومن الأهمية بمكان العمل بقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وقال إن كولومبيا تدرك الالتزام المتجدد للحكومة الأرجنتينية بحل المسألة عن طريق الحوار، وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

١٧ - السيد مارتينيز (المراقب عن بنما): قال إن حكومته تدعم الحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، مشيرا إلى أن الجمعية العامة قد اعترفت سابقا في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠) بالوضع

البحرية المحيطة بها، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

١٤ - السيد ساندوفال مينديوليا (المراقب عن المكسيك): قال إن حقوق الأرجنتين في النزاع على السيادة على جزر مالفيناس والمناطق البحرية المحيطة قائمة من الناحيتين القانونية والتاريخية، وإنه يجب التوصل إلى حل عادل وسلمي ونهائي يتوافق وإعلانات الأمم المتحدة وقراراتها. وأضاف بأن تلا البيان الخاص الذي اعتمد في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الرابع والعشرين، المعقود في فيراكروز، بالمكسيك، في عام ٢٠١٤ (A/69/773، المرفق)، الذي سلط الضوء، في جملة من الأمور، على الحاجة إلى تسوية النزاع على السيادة وفقا لمبدأ السلامة الإقليمية وإلى إقناع المملكة المتحدة بالامتنال لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ بالعدول عن الإجراءات الانفرادية الضارة والمزعزعة للاستقرار.

١٥ - السيد ميندوزا - غارسيا (المراقب عن كوستاريكا): قال مرحبا باعتماد اللجنة لمشروع القرار A/AC.109/2016/L.7 إن حكومته تؤيد الحقوق السيادية للأرجنتين على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها تأييدا تاما. وقال إنه يتعين على حكومتَي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات في أسرع وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي ونهائي للنزاع على السيادة وفقا لقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١. وأضاف أن كوستاريكا، وهي بلد ملتزم بالقانون الدولي والتعايش السلمي ككفيلين لحقوق الإنسان والتنمية، لطالما دأبت على تأييد الإعلانات المتعلقة بتحقيق ذلك الهدف المعتمدة في شتى المنتديات الدولية والإقليمية والمشاركة بين إقليمين، وأنها تعتقد أن موقف الأرجنتين يستند استنادا راسخا إلى القانون

المتحدة استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن بهدف تسوية النزاع على السيادة على جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ومن ثم إيجاد حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده. وقالت إنه في الأسبوع الماضي، اعتمدت منظمة الدول الأمريكية إعلاناً بشأن مسألة جزر مالدينا، أثنت فيه على جاهزية حكومة الأرجنتين للنظر في جميع الخيارات الممكنة لإيجاد حل من هذا القبيل وعلى موقفها البناء إزاء سكان جزر مالدينا، وحثت الطرفين على استئناف المفاوضات.

٢١ - السيدة سانشير (المراقبة عن هندوراس): قالت إن بلدها يواصل دعمه، في العديد من المنظمات متعددة الأطراف والآليات والمنتديات التي يشارك فيها، لحقوق الأرجنتين في السيادة على جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وبصفة هندوراس عضواً في مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقد أقرت عام ٢٠١٥ بإعلان وزراء خارجية المجموعة في الذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، وحثت الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن، والامتناع عن اتخاذ القرارات التي من شأنها إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء هذه العملية؛ وقد سلمت أيضاً بحق الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية مناسبة ضد عمليات استكشاف المواد الهيدروكربونية واستغلالها غير المأذون به في المنطقة. بموجب مبدأ السيادة على مواردها الطبيعية والجرف القاري التابع لها، شأنها شأن جميع الدول.

٢٢ - السيد زامورا ريفاس (المراقب عن السلفادور): قال إن بلده يكرر دعوة المجتمع الدولي للحوار والتفاوض بين

الاستعماري في جزر مالدينا وأوصت بتسوية النزاع من خلال مفاوضات ثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة. واستطرد قائلاً إنه يجدر الاعتراف باستعداد الأرجنتين المتواصل لمباشرة الحوار، كما تجب الإشارة إلى العمل القيم الذي قامت به اللجنة في سبيل تعزيز التسوية عن طريق التفاوض بين الطرفين. وفي حالة بنما، ساعد ذلك في تحقيق السلامة الإقليمية، من خلال المفاوضات، والسيطرة الكاملة على القناة. ويعد الحوار بحسن نية السبيل الوحيد لحل المنازعات بين الدول وفقاً للقانون الدولي.

١٨ - السيد تينا هاسيغاوا (المراقب عن بيرو): قال إن بلده طالما أيد الحقوق المشروعة للأرجنتين في السيادة على جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، وإن الأرجنتين قد ورثت تلك الحقوق عند استقلالها ومارستها حتى عام ١٨٣٣، وفقاً لأسس تاريخية وجغرافية وقانونية.

١٩ - وما فتئت بيرو تدعم قضية الأرجنتين في المحافل الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف، وتؤيد الإعلانات المعتمدة بشأن جزر مالدينا، بما في ذلك الإعلان الختامي لمؤتمر القمة الثالث لبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان العربية في ليما ٢٠١٢. واستطرد قائلاً إن قرار الجمعية العامة ٤٩/٣١ يكتسي في الوقت الراهن أهمية خاصة من بين العديد من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بهذه المسألة، وإنه ما من حل ممكن للخلاف بشأن جزر مالدينا سوى إجراء مفاوضات بين الطرفين. وقال إن حكومته تحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا النزاع.

٢٠ - السيدة ماسييل غونزاليس (المراقبة عن باراغواي): قالت إنه ينبغي لحكومي جمهورية الأرجنتين والمملكة

الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس، وهي دعوة تكررت في ٣١ قراراً من القرارات التي اعتمدها اللجنة بشأن الموضوع. وقال إن وفد بلده يقدر الجهود التي تبذلها الحكومة الأرجنتينية للتفاوض مع المملكة المتحدة، وحث الحكومتين على السعي إلى تسوية عادلة سلمية ودائمة للمسألة، وفقاً لقرارات الجمعية العامة والمنظمات الإقليمية.

٢٣ - وقال إن حكومة بلده دأبت على دعم الحقوق المشروعة للأرجنتين في الخلاف على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها. وخلال الاجتماع الوزاري في عام ٢٠١٤ لمنظمة أميركا اللاتينية لشؤون الطاقة، أعرب المشاركون عن تأييدهم لموقف الأرجنتين من استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية على الجرف القاري التابع لها وحذروا من القرارات التي من شأنها إدخال تعديلات انفرادية على الحالة أثناء عملية التفاوض التي أوصت بها الأمم المتحدة. وقال إن على الحكومتين استئناف المفاوضات بشأن النزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن، مع ضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ السلامة الإقليمية وحقوق السيادة الجغرافية والقانونية والتاريخية للأرجنتين على الأرخبيل.

رفعت الجلسة في الساعة ١٦:١٥.